

إلى السيد وزير النقل واللوجستيك

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول معاناة سائقي الدراجات النارية الحاملة لأسطوانات معدلة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
تشكل الدراجة النارية وسيلة النقل الأكثر شعبية بين سكان مدينة مراكش فقلما تجد منزلا داخل المدينة لا يتوفر على دراجة نارية هذا دون الحديث عن دورها في توفير فرص الشغل وأهميتها في التنقل لأماكن العمل أو الدراسة وكذا استعمالها في خدمات التوصيل وجميعها تبرز الدور الحيوي للدراجة النارية بين كل فئات وطبقات المجتمع ...
السيد الوزير المحترم،

عرفت مدونة السير خلال السنوات الأخيرة جملة من التنقيحات والقوانين الجديدة، والتي تروم إلى تنظيم هذا الأسطول الضخم وكذا حفاظا على سلامة سائقي الدراجات النارية وعموم المواطنين، غير أن تفعيل البعض من هذه الاجراءات مؤخرا شهد نوعا من الارتباك خصوصا وسط الفئات الشعبية والتي تعتمد بشكل كبير على الدراجات النارية المستوردة من دول آسيا خاصة الصين، نظرا لانخفاض تكلفتها مقارنة مع أصناف أخرى، حيث تم حجز الآلاف من الدراجات النارية الحاملة لأسطوانات معدلة وأجهزة خاصة برفع سرعتها العادية، وكذا غير المتوفرة على اللوحات المعدنية والوثائق القانونية؛ مع إلزام سائقي الدراجات المعنية بالحملة التمشيطية بالمعايير التقنية التي تتم المصادقة عليها من طرف الجهة المصنعة للدراجة، أو الحصول على مصادقة استثنائية في حال إجراء أي تعديل تقني على أسطوانتها، تفاديا للمتابعات القانونية التي ينص عليها الفصلان 156 و157 من القانون..

السيد الوزير المحترم،
في تواصلنا مع مجموعة من المواطنين والمواطنات سائقي الدراجات النارية وكذا المهنيين والتجار أجمعوا أن موضوع تعديل الاسطوانات يعود للمستورد الذي يستورد أصنافا معدلة ويتم المصادقة عليها لدى مصالح الجمارك قبل دخولها الى السوق المغربية واقتنائها من طرف المستهلك، إن هذه الاجراءات السيد الوزير المحترم خلقت ارتباكا واضحا في صفوف الفئات الشعبية وأثرت على التجار والمهنيين، حتى أصبحت جل أسواق بيع الدراجات النارية متوقفة، والنموذج من سوق مدينة مراكش والذي كان يشكل إلى عهد قريب المزود الرئيسي لباقي المدن المغربية حيث يعيش اليوم وضعية كارثية تستدعي تدخلا أنيا يراعي الظرفية الحالية ويأخذ بعين الاعتبار الفئات الواسعة التي تعتمد بشكل أساس على الدراجة النارية عبر التعامل بنوع من المرونة مع هذا الموضوع في أفق تسوية نهائية وبالندرج لهذه الاشكالية حفاظا على مصالح المواطنين والمواطنات ..

وعليه نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التي ستتخذها وزارتك في هذا الصدد ؟

صاحب السؤال

وفا عبد الرحمان